



السيادة الرقمية وفك الارتباط التكنولوجي كأداة حديثة لإدارة الصراع الدولي

السيادة الرقمية وفك الارتباط التكنولوجي كأداة حديثة لإدارة الصراع الدولي

م.د. منى خزعل خليفة

كلية العلوم السياسية _ جامعة تكريت

البريد الإلكتروني Email : muna.khazal@tu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: السيادة الرقمية، فك الارتباط التكنولوجي، الصراع الدولي، الجغرافيا السياسية، التنافس الاستراتيجي.

كيفية اقتباس البحث

خليفة، منى خزعل ، السيادة الرقمية وفك الارتباط التكنولوجي كأداة حديثة لإدارة الصراع الدولي ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

Digital Sovereignty and Technological Decoupling as a Modern Tool for International Conflict Management

Dr. Mona Khazal Khalifa

College of Political Science, Tikrit University

Keywords : Digital Sovereignty, Technological Decoupling, International Conflict, Geopolitics, Strategic Competition.

How To Cite This Article

Khalifa, Mona Khazal, Digital Sovereignty and Technological Decoupling as a Modern Tool for International Conflict Management, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](#)

Abstract:

This research examines the concepts of digital sovereignty and technological decoupling as modern structural tools in managing and directing contemporary international conflicts. With the rise of interdependence in cyberspace, major powers have realized that technological superiority is no longer merely a catalyst for economic growth, but rather a core pillar of national security and state survival. The study analyzes how the global system has transitioned from an era of open digital globalization to a period of fragmentation or "internet balkanization," where states seek to minimize their reliance on rivals' technological supply chains to protect their data and critical infrastructure. The research highlights the geopolitical implications of decoupling and how alliances are being redrawn based on technological alignment, laying the foundation for a new digital cold war. To achieve the study's objectives and test its hypothesis, the research employs a descriptive approach to deconstruct and establish the conceptual



foundations of digital sovereignty and technological decoupling. Additionally, it utilizes an inductive approach to understand the implications of the militarization of technology and the fragmentation of cyberspace for the balance of power and the nature of conflicts within the contemporary global order.

To address the research problem, the study is organized into an introduction, two main sections, and a conclusion. The first section addresses the conceptual framework and theoretical underpinnings of digital sovereignty and technological decoupling, while the second section discusses the geopolitical repercussions of technological decoupling and the redrawing of the conflict map. Finally, the research concludes with a summary of the key findings.

المخلص

يتناول هذا البحث مفهومي السيادة الرقمية وفك الارتباط التكنولوجي بوصفهما أدوات هيكلية حديثة في إدارة وتوجيه الصراعات الدولية المعاصرة. مع تصاعد الاعتماد المتبادل في الفضاء السيبراني، أدركت القوى الكبرى أن التفوق التكنولوجي لم يعد مجرد عامل مساعد للنمو الاقتصادي، بل أصبح محورياً أساسياً للأمن القومي وبقاء الدولة. تحلل الدراسة كيف انتقل النظام العالمي من مرحلة العولمة الرقمية المفتوحة إلى حقبة التجزئة أو "بلقنة الإنترنت"، حيث تسعى الدول إلى تقليل اعتمادها على سلاسل التوريد التكنولوجية للخصوم لحماية بياناتها وبنيتها التحتية الحيوية. ويُسلط البحث الضوء على الانعكاسات الجيوسياسية لفك الارتباط، وكيف يُعاد رسم خرائط التحالفات استناداً إلى التوافق التكنولوجي، مما يؤسس لنمط جديد من الحرب الباردة الرقمية. تتبلور مشكلة البحث في تصاعد المخاطر الأمنية والجيوسياسية الناتجة عن الاعتماد المتبادل المفرط في الفضاء السيبراني، وتحول التكنولوجيا من أداة للنمو الاقتصادي المفتوح إلى ساحة رئيسية للصراع وتهديد الأمن القومي لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها، اعتمد البحث على المنهج الوصفي لتفكيك وتأسيس مفهومي السيادة الرقمية وفك الارتباط التكنولوجي، فضلاً عن المنهج الاستقرائي لفهم تداعيات عسكرة التكنولوجيا وتجزئة الفضاء السيبراني على توازن القوى وطبيعة الصراعات في النظام العالمي المعاصر.

لمعالجة مشكلة البحث، قُسم البحث إلى مقدمة، ومطلبين رئيسيين، وخاتمة. يتناول المطلب الأول الإطار المفاهيمي والتأصيل النظري للسيادة الرقمية وفك الارتباط التكنولوجي، في حين يناقش المطلب الثاني الانعكاسات الجيوسياسية لفك الارتباط التكنولوجي وإعادة رسم خريطة الصراع. وأخيراً، يختتم البحث بخاتمة تتضمن أبرز الاستنتاجات.



المقدمة:

شهد القرن الحادي والعشرون تحولاً جذرياً في طبيعة الصراعات الدولية، حيث تراجعت المواجهات العسكرية التقليدية لصالح أنماط جديدة من التنافس الاستراتيجي الذي يتخذ من الفضاء الرقمي مسرحاً رئيسياً له. لم يعد تعريف قوة الدولة مقتصرًا على ترسانتها العسكرية أو رقعتها الجغرافية، بل امتد ليشمل قدرتها على التحكم في البيانات، وتأمين البنية التحتية الحيوية، واحتكار التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات.

في هذا السياق، برز مفهوم "السيادة الرقمية" كرد فعل مباشر على الهيمنة التكنولوجية للشركات العابرة للقارات وللدول الكبرى التي تتحكم في البنية التحتية للإنترنت. وتشير السيادة الرقمية في جوهرها إلى قدرة الدولة على ممارسة السيطرة القانونية والسياسية على البيانات المتداولة داخل حدودها، وحماية بنيتها التحتية الرقمية من التدخلات الخارجية، وضمان استقلالية قراراتها التكنولوجية بعيداً عن ضغوط الفاعلين الخارجيين لقد أصبحت هذه السيادة ضرورة حتمية للحفاظ على الهوية الوطنية والأمن القومي، مما دفع العديد من الدول إلى تشريع قوانين صارمة لتوطين البيانات وتقييد تدفقها عبر الحدود.

ترافق هذا المسعى نحو تحقيق السيادة مع ظهور استراتيجية "فك الارتباط التكنولوجي" كأداة هجومية ودفاعية في آن واحد ضمن آليات إدارة الصراع الدولي. فبعد عقود من العولمة التي عززت الترابط الاقتصادي والتكنولوجي بين الدول، بدأت القوى الكبرى في تفكيك سلاسل التوريد التكنولوجية المشتركة، وعزل أنظمتها التكنولوجية عن بعضها البعض لتقليل نقاط الضعف الاستراتيجية لا يقتصر فك الارتباط على فرض قيود على تصدير التكنولوجيا الحساسة، بل يشمل أيضاً إقصاء الشركات الأجنبية من بناء شبكات الجيل الخامس، وتقييد الاستثمارات الأجنبية في قطاعات التكنولوجيا الدقيقة.

أهمية البحث:

١- يسلط الضوء على التحول الجذري في طبيعة الصراعات الدولية، حيث تراجعت المواجهات العسكرية التقليدية لصالح تنافس استراتيجي جيوسياسي يتخذ من احتكار التكنولوجيا والتحكم في البيانات مسرحاً رئيسياً له .

2_ يفكك الآليات التشريعية والتنفيذية التي تتبناها الدول لتعزيز أمنها القومي واستقلالها، مثل قوانين توطين البيانات وتفكيك سلاسل التوريد التكنولوجية المشتركة مع الخصوم .



3_ يقدم فهماً متعمقاً لظاهرة "تسليح الاعتماد المتبادل" وتأثيراتها المعقدة على استقلالية الدول المتوسطة والصغرى التي تجد نفسها مجبرة على الانخراط في تكتلات تكنولوجية معزولة ومتناحرة .

4_ يمثل إضافة نوعية للمكتبة الأكاديمية وصناع القرار من خلال بلورة استنتاجات وتوصيات عملية لبناء استراتيجيات حماية سيادية، وتقليل الانكشاف الاستراتيجي للدول في عصر الحرب الباردة الرقمية .

أهداف البحث:

1_ تأصيل وتحليل مفهومي "السيادة الرقمية" و"فك الارتباط التكنولوجي" نظرياً وقانونياً ضمن سياق التحولات الهيكلية لإدارة الصراعات في النظام الدولي المعاصر .

2_ تتبع الانعكاسات الجيوسياسية لظاهرة "بلقنة الإنترنت" وكيفية إسهامها في إعادة رسم خريطة التحالفات العالمية استناداً إلى معايير التوافق التكنولوجي بديلاً عن التحالفات الأيديولوجية التقليدية .

3_ بيان دور التقنيات الناشئة وأشباه الموصلات كمحددات جديدة للقوة، ودراسة أثر عسكريتها في خلق نمط مستحدث من سباق التسلح والردع الاستراتيجي بين القوى الكبرى.

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث في تصاعد المخاطر الأمنية والجيوسياسية الناتجة عن الاعتماد المتبادل المفرط في الفضاء السيبراني، وتحول التكنولوجيا من أداة للنمو الاقتصادي المفتوح إلى ساحة رئيسية للصراع وتهديد الأمن القومي. وعليه، يتمحور التساؤل الرئيسي للدراسة حول: كيف تُوظف الدول "السيادة الرقمية" واستراتيجيات "فك الارتباط التكنولوجي" كأدوات هيكلية حديثة لإدارة الصراعات الدولية؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن "تنامي الاعتماد المتبادل والانكشاف في الفضاء السيبراني قد دفع القوى الكبرى إلى توظيف سياسات (السيادة الرقمية) و(فك الارتباط التكنولوجي) كأدوات استراتيجية وهيكلية لإدارة الصراع الدولي، مما يؤدي حتماً إلى تجزئة الفضاء الرقمي (بلقنة الإنترنت) وإعادة رسم خريطة التحالفات العالمية على أسس التوافق التكنولوجي بدلاً من الاعتبارات الأيديولوجية التقليدية."

منهجية البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها، اعتمد البحث على المنهج الوصفي لتفكيك وتأصيل مفهومي السيادة الرقمية وفك الارتباط التكنولوجي، فضلاً عن المنهج الاستقرائي لفهم تداعيات عسكرة التكنولوجيا وتجزئة الفضاء السيبراني على توازن القوى وطبيعة الصراعات في النظام العالمي المعاصر.

هيكلية البحث :

لمعالجة مشكلة البحث، قُسم البحث إلى مقدمة، ومطلبين رئيسيين، وخاتمة. يتناول المطلب الأول الإطار المفاهيمي والتأصيل النظري للسيادة الرقمية وفك الارتباط التكنولوجي، في حين يناقش المطلب الثاني الانعكاسات الجيوسياسية لفك الارتباط التكنولوجي وإعادة رسم خريطة الصراع. وأخيراً، يختتم البحث بخاتمة تتضمن أبرز الاستنتاجات.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيل النظري للسيادة الرقمية وفك الارتباط:

يُعد فهم التحولات الهيكلية في النظام الدولي المعاصر رهناً بتفكيك المفاهيم التي تؤسس لهذه التحولات. لم تعد التكنولوجيا مجرد متغير مستقل أو أداة محايدة لتعزيز الرفاه الاقتصادي والتواصل الإنساني، بل أضحت بنية تحتية تشكل طبيعة القوة وتحدد تراتبية الدول في النظام العالمي. في ظل هذا التحول، أصبح التنظير لمفاهيم السيطرة والحدود يتطلب مقاربات جديدة تتجاوز الأدبيات الكلاسيكية وسيتناول هذا المطلب عدة نقاط أهمها:

أولاً: السيادة الرقمية: الماهية والتطور :

تقليدياً ارتبط مفهوم السيادة بالحدود الجغرافية والسيطرة المادية الحصرية على الإقليم والسكان واحتكار وسائل القوة الشرعية، غير أن بروز الفضاء السيبراني كساحة تفاعل عالمية بلا حدود فيزيائية واضحة، فرض تحديات جوهرية على هذا الفهم التقليدي ومع تنامي نفوذ الشركات التكنولوجية العملاقة العابرة للحدود، وتجاوز قدراتها لسلطة العديد من الدول، بدأت الحكومات تدرك أن فقدان السيطرة على تدفق البيانات يمثل تقويضاً مباشراً لأمنها القومي واستقلالها السياسي.^١

من هنا، تبلور مفهوم "السيادة الرقمية" الذي يُشير إلى حق الدولة وقدرتها الفعلية على تنظيم الفضاء الرقمي داخل حدودها الوطنية، وحماية بيانات مواطنيها ومؤسساتها، وفرض قوانينها وتشريعاتها المحلية على المنصات والشبكات الأجنبية العاملة في إقليمها. لم يكن صعود هذا المفهوم وليد اللحظة، بل مر بمراحل تطور ارتبطت بالآزمات التكنولوجية الكبرى^٢ فمثلاً، شكلت تسريبات إدوارد سنودن عام ٢٠١٣* نقطة تحول مفصلية، حيث كشفت عن الحجم الهائل

للمراقبة الرقمية العالمية التي تمارسها أطراف مهيمنة، مما دفع دولاً مثل ألمانيا وفرنسا إلى المطالبة بتأسيس بنية تحتية أوروبية مستقلة بهدف تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية وبالتالي، تحولت السيادة الرقمية من مجرد جدل تقني وقانوني إلى عقيدة استراتيجية ثابتة تتبناها القوى الكبرى لحماية استقلالها الاستراتيجي وضمان بقائها في عالم شديد الترابط.^٣

ثانياً: ديناميكيات فك الارتباط التكنولوجي:

يمثل فك الارتباط التكنولوجي الانعكاس العملي والتطبيق الجيوسياسي لمساعي الدول نحو تحقيق السيادة الرقمية. ويُعرّف هذا المفهوم على أنه العمليات والسياسات الاستراتيجية والاقتصادية التي تتبناها الدول لتقليص وتقييد اعتمادها المتبادل على التكنولوجيا التي تنتجها دول أو كيانات منافسة، وذلك لتجنب الارتهاق الاستراتيجي ومعالجة نقاط الضعف التي قد تُستغل كأدوات ضغط في أوقات الأزمات.^٤

لقد أدى التشابك العميق في سلاسل التوريد التكنولوجية العالمية إلى ظهور ما يُعرف بظاهرة "تسليح الاعتماد المتبادل"، حيث تستخدم الدول التي تتحكم في العقد المركزية للشبكات العالمية، كالأنظمة المالية أو خوادم الإنترنت، موقعها لفرض عقوبات قاهرة أو جمع استخبارات دقيقة لمواجهة ذلك^٥، يتخذ فك الارتباط أشكالاً متعددة وقاسية، تبدأ من حظر استخدام معدات اتصالات محددة في البنية التحتية الحيوية، كما تجلّى في القيود الصارمة المفروضة على تقنيات شبكات الجيل الخامس التي تنتجها الشركات الصينية، وصولاً إلى فرض قيود تصدير شاملة على التقنيات الدقيقة مثل أشباه الموصلات المتقدمة ورقائق المعالجة الخاصة بالذكاء الاصطناعي.^٦

إن هذا الفصل التدريجي والمنهجي لسلاسل التوريد التكنولوجية لا ينبع مطلقاً من دوافع حمائية تجارية بحتة تهدف لدعم الصناعة المحلية، بل هو قرار أمني وجودي بامتياز، يهدف في المقام الأول إلى حرمان الخصوم الاستراتيجيين من القدرة على الوصول إلى البيانات الوطنية الحساسة أو امتلاك الإمكانية لتعطيل الخدمات الأساسية والعسكرية عن بُعد متى ما اندلع الصراع.

ثالثاً: المقاربات النظرية في العلاقات الدولية لتفسير الفضاء السيبراني:

يتطلب الفهم العميق لظاهرتي السيادة الرقمية وفك الارتباط التكنولوجي إخضاعهما للتحليل المنهجي ضمن الأطر النظرية الكلاسيكية والحديثة في حقل العلاقات الدولية. إن استيعاب سلوكيات الدول وقراراتها الجيوسياسية تجاه حوكمة الإنترنت لا يتحقق إلا عبر قراءة دوافعها من منظور نظريات القوة، والاعتماد المتبادل، والبناء الاجتماعي المعقد.

السيادة الرقمية وفك الارتباط التكنولوجي كأداة حديثة لإدارة الصراع الدولي

في المقام الأول، تقدم "المدرسة الواقعية الجديدة" (Neorealism) التفسير الأكثر وضوحاً لاندفاع القوى الكبرى نحو سياسات فك الارتباط التكنولوجي. ففي عالم يتسم بالفوضى الدولية وغياب سلطة عليا ضامنة وملزمة، تظل التكنولوجيا الأداة الحاسمة لتعزيز القدرات المادية وضمان البقاء^٥. وفقاً لهذا المنظور الصارم فإن الفضاء الرقمي ليس مساحة تعاونية مفتوحة كما يبدو ظاهرياً بل هو ساحة تنافسية صفرية وبالتالي، فإن الاعتماد المفرط على تكنولوجيا الخصوم يمثل تهديداً وجودياً مباشراً، مما يجعل سعي الدول لتحقيق استقلالها الرقمي، عبر توطين خوادم البيانات وتطوير بدائل تكنولوجية وطنية سيادية، سلوكاً دفاعياً حتمياً لتقليص الانكشاف الاستراتيجي ومنع الخصوم من استغلال نقاط الضعف السيبرانية في أوقات الأزمات^٦.

على النقيض من هذه الرؤية المتشائمة، تجادل "الليبرالية المؤسسية" بأن الاعتماد التكنولوجي المتبادل المعقد هو السمة الأبرز والأهم للنظام العالمي الراهن، وأن محاولات فك الارتباط الشامل والقسري ستكون مكلفة للغاية ومدمرة لأسس الاقتصاد العالمي^٩. ومع ذلك، تعترف المقاربات الليبرالية الحديثة بأن هذا الترابط الشبكي قد أفرز ما يسمى بـ "الاعتماد المتبادل غير المتماثل"، حيث تمتلك الدول التي تسيطر على البنية التحتية التكنولوجية المركزية قدرة هائلة وخطيرة على تحويل هذا الاعتماد إلى سلاح فعال للضغط السياسي والاقتصادي. لذلك، ترى هذه المدرسة أن الحل الأمثل لا يكمن في فك الارتباط الانعزالي، بل في بناء مؤسسات دولية قوية وأنظمة حوكمة رقمية مشتركة تضع قواعد صارمة وملزمة للحد من عسكرة التكنولوجيا^{١٠}. من جهة أخرى، تقدم "النظرية البنائية" (Constructivism) تفسيراً عميقاً يستند إلى الهوية، والقيم، والأعراف المجتمعية. فالفضاء الرقمي بالنسبة لرواد هذه المدرسة ليس مجرد بنية تحتية مادية صماء، بل هو فضاء اجتماعي وثقافي تتشكل فيه وتتفاعل هويات الدول. إن سعي دول معينة لفرض سيادتها الرقمية بقوة ينبع أساساً من رغبتها الملحة في حماية نسيجها الثقافي والاجتماعي من الغزو القيمي الذي قد تمرره المنصات الرقمية الأجنبية^{١١}. بناءً على ذلك، يتم تصوير فك الارتباط التكنولوجي وبناء جدران الحماية الرقمية كأدوات سيادية للحفاظ على الهوية الوطنية والسيادة الأيديولوجية، حيث يُنظر إلى التكنولوجيا الأجنبية كحامل غير مرئي لثقافة سياسية قد تتعارض بشدة مع استقرار النظم المحلية وبنيتها الاجتماعية^{١٢}.

رابعاً: المراكز القانونية والتشريعية لتعزيز السيادة الرقمية:

إلى جانب المداخل النظرية المتعددة، يكتسب الفهم القانوني للسيادة الرقمية أهمية بالغة في عالم اليوم، حيث سارعت الدول إلى ترجمة مخاوفها الاستراتيجية إلى تشريعات وطنية نافذة وملزمة. إن الإطار التشريعي الصارم يمثل الأداة التنفيذية الأولى والأساسية لعملية فك الارتباط

التكنولوجي الجزئي أو الكلي. تركز معظم هذه التشريعات الحديثة على مبدأ "توطين البيانات" (Data Localization)، والذي يُلزم الشركات التكنولوجية العابرة للحدود بضرورة تخزين بيانات المستخدمين ومعالجتها داخل الحدود الجغرافية للدولة المضيفة حصراً، وعدم نقلها أو تسريبها إلى خوادم خارجية إلا بموجب موافقات أمنية معقدة ومشددة^{١٣}.

هذا التوجه القانوني المتصاعد يهدف بشكل رئيسي إلى إخضاع الشركات التكنولوجية الأجنبية العملاقة للسلطة القضائية الوطنية بشكل كامل، مما يمنعها قانوناً من الامتثال لأوامر حكوماتها الأصلية بتقديم معلومات حساسة أو بيانات شخصية. علاوة على ذلك، امتدت رقعة هذه التشريعات لتشمل حظراً قانونياً على تصدير التقنيات ذات "الاستخدام المزدوج" (المدني والعسكري)، وفرض قيود استثمارية مشددة على صفقات الاندماج والاستحواذ الأجنبية في قطاعات التكنولوجيا الحساسة، بحجة حتمية حماية الأمن القومي هكذا، يصبح القانون الدولي والمحلي سيفاً مسلطاً يحمي الجدار الرقمي للدولة ويقنن كافة إجراءات فك الارتباط في مواجهة الخصوم الاستراتيجيين^{١٤}.

المطلب الثاني: الانعكاسات الجيوسياسية لفك الارتباط التكنولوجي وإعادة رسم خريطة الصراع:

لم يعد الانقسام الدولي الراهن محكوماً بالحدود الجغرافية التقليدية أو التباينات الأيديولوجية الكلاسيكية التي سادت إبان عقود الحرب الباردة، بل أصبح الفرز الجيوسياسي يعتمد بشكل متزايد ومكثف على معايير "التوافق التكنولوجي" وقدرة الدول على حماية سيادتها الرقمية بقوة القانون والتقنية. إن قرار الدول بفك ارتباطها التكنولوجي عن خصومها لا يمثل مجرد إجراء تنفيذي أو تجاري عابر، بل هو زلزال استراتيجي يعيد ترتيب هيكل النظام العالمي وتوزيع موازين القوة فيه، مما يؤسس لمرحلة جديدة من التنافس الدولي الشرس^{١٥} وسيتناول هذا المطلب تفصيل ذلك من خلال:

أولاً: التكتلات التكنولوجية كبديل للتحالفات التقليدية:

تشهد الساحة الدولية بروز نمط جديد من التحالفات الاستراتيجية التي تتجاوز المعاهدات العسكرية والسياسية لتتمركز حول تأمين سلاسل التوريد التكنولوجية وتوحيد المعايير الرقمية. في هذا السياق، تلجأ القوى الكبرى إلى بناء "مناطق نفوذ رقمية" معزولة، حيث يُشترط على الدول الحليفة تبني بنى تحتية تكنولوجية متوافقة تماماً، مع ضرورة الاستبعاد المنهجي لتقنيات الخصوم من القطاعات الحساسة. هذا التوجه يخلق حالة من الاستقطاب الحاد، إذ تجد الدول المتوسطة والصغرى نفسها مجبرة على الاختيار الحاسم بين أنظمة بيئية تكنولوجية متعارضة، مما يحد من

السيادة الرقمية وفك الارتباط التكنولوجي كأداة حديثة لإدارة الصراع الدولي

مساحة مناورتها واستقلاليتها الاستراتيجية والاقتصادية^{١٦} ولعل الصراع المحتدم حول شبكات الجيل الخامس للاتصالات يمثل النموذج الأبرز والأكثر تعقيداً لهذا التحول، حيث تحولت بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية من مجرد سلعة تجارية خدمية إلى خط تماس جيوسياسي ملتهب. لقد أدركت الدول أن الاعتماد المفرط على موردين أجانب لبناء هذه الشبكات الحيوية يعادل تسليم مفاتيح الأمن القومي للخصم، مما استدعى إطلاق مبادرات حثيثة لإنشاء "شبكات نظيفة" مقتصرة على الحلفاء الموثوقين، وهو ما يؤسس فعلياً لتقسيم العالم إلى كتل تكنولوجية متناحرة لا تتبادل الثقة وتفتقر لأدوات التكامل^{١٧}.

ثانياً: بلقنة الإنترنت وتجزئة الفضاء السيبراني العالمي:

أدى السعي المحموم نحو فرض السيادة الرقمية إلى تقويض الفكرة التأسيسية للإنترنت كشبكة عالمية موحدة ومفتوحة للجميع، ليحل محلها واقع جديد يُعرف أكاديمياً وسياسياً بـ "بلقنة الإنترنت". تتجلى هذه الظاهرة الخطيرة في تصاعد النزعة القومية الرقمية الانعزالية، حيث تقوم الدول المقتدرة ببناء جدران حماية إلكترونية سيادية تعزل فضاءها الرقمي الداخلي عن الشبكة العالمية، متذرعة بضرورات حماية الأمن الثقافي والسياسي من الاختراقات الموجهة وعمليات التأثير الخارجي^{١٨}. إن هذه التجزئة العميقة لا تقتصر على آليات الرقابة على المحتوى الإخباري أو الترفيهي، بل تمتد بنويماً لتشمل بروتوكولات التوجيه الأساسية، ومعايير التشفير التقنية، وأنظمة تشغيل الهواتف والحواسيب المركزية. فبينما يتبنى المعسكر الغربي نموذجاً هجيناً يعتمد على حوكمة الشركات الخاصة مع تدخل تنظيمي حكومي متزايد لحماية خصوصية المستخدمين الفردية، تفرض قوى منافسة نموذجاً مركزياً تعتبر فيه البيانات الضخمة ملكية سيادية خالصة للدولة تستخدمها لتعزيز الرقابة وتوجيه السلوك المجتمعي والاقتصادي^{١٩}.

ثالثاً: أشباه الموصلات كنقط استراتيجي للقرن الحادي والعشرين:

لا يمكن الحديث عن سيادة رقمية حقيقية أو إتمام فك ارتباط فعال ومستدام دون التطرق إلى البنية المادية الصلبة التي تركز عليها هذه التكنولوجيات، وتحديدًا صناعة الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات المتقدمة. لقد حلت هذه الرقائق الدقيقة محل الموارد الطبيعية الكلاسيكية بوصفها المحرك الأساسي والحصري للاقتصاد العالمي المتقدم والعصب الحساس لتشغيل أنظمة التسليح العسكرية الحديثة. إن تركيز صناعة هذه الرقائق الدقيقة ودوائرها المعقدة في مناطق جغرافية قليلة ومحددة خلق حالة من الاختناق الاستراتيجي في سلاسل التوريد العالمية، مما جعل تأمين مصادرها أولوية قصوى غير قابلة للتفاوض في عقيدة الأمن القومي^{٢٠} وعليه، اتخذت سياسات فك الارتباط في هذا القطاع الحيوي طابعاً هجومياً استباقياً، تمثل في فرض حزم من



قيود التصدير غير المسبوقة لمنع وصول التكنولوجيا الدقيقة ومعدات تصنيعها المعقدة إلى الدول المنافسة لاحتواء نموها العسكري والتقني. إن هذا الاحتكار الممنهج لأدوات الإنتاج يعكس إدراكاً حقيقياً بأن التفوق في ساحة المعركة المستقبلية سيُحسم حصرياً لصالح الطرف الذي يمتلك السيادة الكاملة على دورة ابتكار وتصنيع أشباه الموصلات^{٢١}.

رابعاً: عسكرة التقنيات الناشئة وسباق التسلح السيبراني كأداة ردع:

إن التجليات الجيوسياسية لفك الارتباط التكنولوجي لا تقف عند حدود الانقسام التجاري أو حماية البيانات، بل تمتد لتلامس صلب العقيدة العسكرية للدول من خلال ما يُعرف بـ "عسكرة التقنيات الناشئة". في ظل تآكل الثقة المتبادلة وانهيار آليات التعاون التقني، تحولت الابتكارات الحديثة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية، إلى ساحة سباق تسلح محموم لا يقل ضراوة عن سباق التسلح النووي في القرن الماضي. لقد أدركت الجيوش الحديثة أن خوارزميات التعلم الآلي وقدرات المعالجة الفائقة للبيانات تمثل مضاعفات قوة هائلة، قادرة على قلب موازين الردع الاستراتيجي وتحديد القدرات التقليدية للخصوم في ساحات المعارك المستقبلية^{٢٢}.

ويشكل هذا التوجه العسكري بُعداً حاسماً في تعميق سياسات فك الارتباط؛ إذ تسعى كل قوة عالمية إلى بناء منظوماتها الهجومية والدفاعية السيبرانية بأسس تكنولوجية سيادية بحتة، لضمان عدم تعرضها للاختراق أو التعطيل المفاجئ. فالاعتماد على برمجيات أو شرائح إلكترونية مستوردة من دول منافسة في تشغيل أنظمة الإنذار المبكر أو توجيه الأسلحة الدقيقة، يُعد انتحاراً عسكرياً بمقاييس الاستراتيجية المعاصرة. ونتيجة لذلك، نشهد تصاعداً في الاستثمارات الحكومية الموجهة حصراً للشركات الوطنية العاملة في قطاع الصناعات التقنية العسكرية، مع فرض طوق من السرية التامة والعقوبات الصارمة لمنع تسريب أي براءات اختراع ذات طابع أمني إلى الخارج، وهو ما يُكرس الانفصال الفعلي بين الأنظمة الدفاعية للدول العظمى^{٢٣}.

علاوة على ذلك، فإن هذا السباق التكنولوجي العسكري يُعيد صياغة مفاهيم الردع والتوازن الدولي، حيث لم يعد حجم الجيوش أو كثافة النيران هو المعيار الأوحد للقوة، بل سرعة اتخاذ القرار المبنية على تحليل البيانات الضخمة في أجزاء من الثانية. هذا الواقع المعقد يفرض على الدول النامية والمتوسطة تحديات غير مسبوقة، إذ تجد نفسها مضطرة للاحتواء بالمظلة التكنولوجية لإحدى القوى الكبرى لحماية بنيتها التحتية الحيوية، مما يعزز من تبعيتها الاستراتيجية ويسلبها جزءاً كبيراً من سيادتها الوطنية لصالح الدول المهيمنة على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة^{٢٤}.

نلاحظ ان سعي الدول لفك ارتباطها التكنولوجي بالخصوم وبناء منظومتها السيبرانية الخاصة بهافي ظل تحول شبكة الانترنت من أداة معرفة وتواصل الى أداة تخدم مصالح الدول الكبرى وتفق تأثيرها التفوق العسكري رغم بعض التحديات الامنية السيبرانية التي تواجه الدول النامية والمتوسطة النمو التي لا تزال مجبرة على الانضواء تحت مظلة الدول الكبرى.

الخاتمة:

يُظهر هذا البحث أن الفضاء السيبراني قد تحول بشكل نهائي من بيئة تعاونية مفتوحة إلى ساحة صراع جيوسياسي معقدة. إن سعي الدول لفرض سيادتها الرقمية وتبني استراتيجيات فك الارتباط التكنولوجي ليس مجرد ارتداد حمائي مؤقت، بل هو إعادة هيكلة عميقة للنظام الدولي تُنذر بنهاية عصر العولمة الرقمية وبداية حقبة "بلقنة الإنترنت". في هذا العصر الجديد، تصبح التكنولوجيا هي العملة الأقوى في ميزان القوة، حيث تُستخدم البيانات وأشياء الموصلات كأدوات للردع والإكراه. ويفرض هذا التحول الهيكلي على جميع الدول، لا سيما المتوسطة والصغرى، تحديات جسيمة تتمثل في كيفية التنقل في عالم منقسم إلى تكتلات تكنولوجية متناحرة، مما يستوجب بناء استراتيجيات وطنية حازمة لحماية الأمن القومي وتأمين البنية التحتية الحيوية من الانكشاف الاستراتيجي.

الاستنتاجات:

بناءً على ما تقدم من عرض وتحليل، توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1_ أثبتت التحولات الجيوسياسية الراهنة أن الفضاء السيبراني ليس فضاءً طوبوياً بمعزل عن منطق القوة وتنافس الدول بل أصبح، وبشكل قاطع، بؤرة الصراع المركزي في القرن الحادي والعشرين.

2_ إن مساعي القوى الكبرى نحو بناء جدران سيادية رقمية وفك ارتباطها التكنولوجي عن خصومها لا تمثل مجرد انتكاسة مؤقتة لمسار العولمة، بل هي إعادة هيكلة جذرية وعميقة للنظام الدولي بأسره لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة اقتصادية لتيسير التجارة والتواصل، بل أضحت المتغير الحاسم والصلب في معادلات الأمن القومي، ومحركاً رئيسياً لتحديد بقاء الدولة واستقلالها.

3_ في ظل هذا المشهد الدولي المعقد، برزت "السيادة الرقمية" كعقيدة دفاعية حتمية لا غنى عنها، في حين شكل "فك الارتباط التكنولوجي" الأداة الهجومية والدفاعية الأبرز لضمان الاستقلال الاستراتيجي. إن الهدف الأساسي من هذه الأدوات هو تقليل الانكشاف أمام الخصوم الذين يمتلكون القدرة الفائقة على تسليح الاعتماد المتبادل، واستغلال نقاط الضعف الكامنة في





سلاسل التوريد التكنولوجية العالمية إن هذا التحول البيوي ينذر بشكل قاطع بنهاية حقبة الإنترنت المفتوح، معلناً بداية عصر "بلقنة الإنترنت"، حيث تنقسم الخريطة الرقمية العالمية إلى كتل تكنولوجية متنافرة تحكمها معايير وبروتوكولات حصرية، مما يعمق الفجوة بين القوى المهيمنة والدول التابعة، ويخلق نمطاً مستحدثاً من الحرب الباردة التي تعتمد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي والرقائق الدقيقة بدلاً من الرؤوس النووية.

4_ إن مفهوم السيادة الرقمية قد تجاوز إطاره القانوني والتنظيمي الضيق ليصبح ركيزة أساسية من ركائز البناء الاستراتيجي للدولة الحديثة. لقد ثبت نظرياً وعملياً أن القدرة على توطین البيانات وحماية البنية التحتية الحيوية من التدخلات الأجنبية تمثل شرطاً مسبقاً لممارسة السيادة السياسية في الواقع المادي، وأن أي تفريط في هذه السيادة الرقمية يترجم تلقائياً إلى تبعية استراتيجية وسياسية للدول المالكة للتكنولوجيا.

5_ لا يُعد فك الارتباط التكنولوجي استراتيجية اقتصادية حمائية تهدف إلى دعم الأسواق المحلية، بل هو مناورة جيوسياسية بالغة التعقيد تهدف إلى حرمان الخصم من ميزة "تسليح الاعتماد المتبادل". إن الفصل المنهجي لسلاسل التوريد في القطاعات الحساسة يمثل أداة ردع وقائية ضرورية لمنع الشلل الاستراتيجي في أوقات الأزمات الدولية.

6_ لقد أسفر السباق الاستراتيجي نحو الهيمنة التكنولوجية عن تكريس ظاهرة "بلقنة الإنترنت"، مما أدى إلى انهيار المفهوم العالمي الموحد للفضاء السيبراني. هذا الانقسام العميق خلق تكتلات تقنية متناحرة تعيد رسم خريطة التحالفات الدولية بناءً على التوافق التكنولوجي البحت وليس التقارب الأيديولوجي، مما يضع الدول الصغرى والمتوسطة أمام خيارات مصيرية معقدة للانحياز إلى إحدى المظلات التكنولوجية المهيمنة لضمان أمنها واستمرار عمل مؤسساتها.

7_ تُمثل أشباه الموصلات المتقدمة والتقنيات العسكرية الناشئة "نقاط الاختناق" الحيوية في مفاصل النظام الدولي الجديد. إن احتكار تصنيع وتطوير هذه التقنيات يمنح القوى العظمى تفوقاً استراتيجياً حاسماً، ويجعل من القيود الصارمة المفروضة على تصديرها أحد أقوى الأسلحة الناعمة والصلبة في ترسانة إدارة الصراع الدولي الراهن.

الهوامش

^١. كاستيلز، مانويل، عصر المعلومات - الاقتصاد والمجتمع والثقافة - صعود مجتمع الشبكات، ترجمة: عابدة الجوهري، ط٢، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٤٥.

^٢. ناي، جوزيف، القوة الناعمة والسياسة الإلكترونية: كيف تغير التكنولوجيا النظام العالمي، دار النشر الجامعية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٧٦.

* سريبات إدوارد سنودن هي مجموعة كبيرة من الوثائق السرية التي سرّبها إدوارد سنودن، الموظف السابق في وكالة الأمن القومي الأمريكية NSA، إلى صحفيين في عام ٢٠١٣. كشفت الوثائق عن اتساع نطاق عمليات المراقبة الإلكترونية الأمريكية، وعن تعاون أجهزة استخبارات دولية في جمع وتحليل الاتصالات والبيانات الرقمية. انظر: جيمس بول، ملفات إدوارد سنودن لدى وكالة الأمن القومي: المراقبة السرية وما كشفناه حتى الآن، صحيفة الغارديان، ٢٠١٣/١٢/٢١.

٣. غرينوالد، غلين، لا مكان للاختباء: إدوارد سنودن والدولة المراقبة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٨٨.

٤. سيغال، آدم، النظام العالمي المخترق: كيف تعيد التكنولوجيا والحروب السيبرانية تشكيل القوة، مطبعة جامعة هارفارد، كامبريدج، ٢٠١٦، ص ١٠٢.

٥. فاريل، هنري، ونيمان، أبراهام، الاعتماد المتبادل كسلاح: كيف تستغل الدول شبكات الاقتصاد العالمي، مطبعة جامعة برينستون، نيو جيرسي، ٢٠١٩، ص ٥٨.

٦. أليسون، غراهام، حتمية الحرب: هل تستطيع أمريكا والصين الإفلات من فخ ثيوسيديديز؟، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٣١٥.

٧. ميرشامير، جون، "مأساة سياسة القوى العظمى"، ترجمة: محمد مصطفى، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١٤، ص ٢١٠.

٨. والتز، كينيث، "نظرية السياسة الدولية"، ترجمة: فاضل جتاك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

٩. كوهين، روبرت، وناي، جوزيف، القوة والاعتماد المتبادل: السياسة العالمية في مرحلة انتقالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٩.

١٠. كابلان، روبرت، "انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات القادمة"، ط٢، دار المدى، دمشق، ٢٠١٥، ص ٢٢١.

١١. فندت، ألكسندر، "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٠٢.

١٢. ديبرت، رونالد، "الشبكات والسيادة: صعود حوكمة الإنترنت"، مطبعة جامعة كامبريدج، لندن، ٢٠٢١، ص ١١٤.

١٣. لورانس، ليسيف، الكود وقوانين الفضاء السيبراني الأخرى، ط٢، دار النشر الرقمية، نيويورك، ٢٠١٦، ص ٨٩.

١٤. ماكلين، جون، "القانون الدولي والفضاء السيبراني: تحديات السيادة وتضارب المصالح، مجلة القانون الدولي المعاصر، المجلد ٤٥، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٢١٣.

١٥. كسنجر، هنري، وشميت، إريك، عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا البشري، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٢٢، ص ١٤٢.

١٦. خانا، باراغ، التواصل الجغرافي: كيف تعيد شبكات الاتصال رسم خريطة العالم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٧، ص ٢٠٤.



- ^{١٧}. بريمر، إيان، نهاية السوق الحرة: من يربح الحرب بين الدول والشركات، ط٢، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٧٧.
- ^{١٨}. غولد سميث، جاك، ووو، تيم، من يتحكم في الإنترنت؟ أوهام عالم بلا حدود، ط٢، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩٥.
- ^{١٩}. تيمرمان، كينيث، صراع النظم: الرأسمالية والشمولية في العصر الرقمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٢١، ص ١١٨.
- ^{٢٠}. ميلر، كريس، حرب الرقائق: المعركة للسيطرة على التكنولوجيا الأكثر أهمية في العالم، دار التنوير، بيروت، ٢٠٢٣، ص ٤٥.
- ^{٢١}. فريدمان، جورج، المائة عام القادمة: توقعات للقرن الحادي والعشرين، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١٢، ص ١٦٠.
- ^{٢٢}. شار، بول، جيش بلا محاربين: الأسلحة الذاتية التشغيل ومستقبل الحرب، ترجمة: أحمد عبد الحميد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٠، ص ١٣٤.
- ^{٢٣}. سنجر، بيتر، وبرودرسون، إيمرسون، الأمن السيبراني وحروب المستقبل، ط٢، دار الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٨، ص ٢٠٥.
- ^{٢٤}. بوبيت، فيليب، درع أخيل: الحرب والسلام ومسار التاريخ، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٦، ص ٣١٢.

المصادر:

- 1_ كاستيلز، مانويل، عصر المعلومات - الاقتصاد والمجتمع والثقافة - صعود مجتمع الشبكات، ترجمة: عابدة الجوهري، ط٢، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١١.
- 2_ ناي، جوزيف، القوة الناعمة والسياسة الإلكترونية: كيف تغير التكنولوجيا النظام العالمي، دار النشر الجامعية، القاهرة، ٢٠١٨.
- 3_ غرينوالد، غلين، لا مكان للاختباء: إدوارد سنودن والدولة المراقبة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥.
- 4_ سيغال، آدم، النظام العالمي المخترق: كيف تعيد التكنولوجيا والحروب السيبرانية تشكيل القوة، مطبعة جامعة هارفارد، كامبريدج، ٢٠١٦.
- 5_ فاريل، هنري، ونيومان، أبراهام، الاعتماد المتبادل كسلاح: كيف تستغل الدول شبكات الاقتصاد العالمي، مطبعة جامعة برينستون، نيو جيرسي، ٢٠١٩.

- 6_ أليسون، غراهام، حتمية الحرب: هل تستطيع أمريكا والصين الإفلات من فخ ثيوسيديدز؟، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٢٠.
- 7_ ميرشايمر، جون، "مأساة سياسة القوى العظمى"، ترجمة: محمد مصطفى، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١٤.
- 8_ والتز، كينيث، "نظرية السياسة الدولية"، ترجمة: فاضل جتك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.
- 9_ كوهين، روبرت، وناي، جوزيف، "القوة والاعتماد المتبادل: السياسة العالمية في مرحلة انتقالية"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٩.
- 10_ كابلان، روبرت، "انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات القادمة"، ط٢، دار المدى، دمشق، ٢٠١٥.
- 11_ فندت، ألكسندر، "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٠.
- 12_ دبيرت، رونالد، "الشبكات والسيادة: صعود حوكمة الإنترنت"، مطبعة جامعة كامبريدج، لندن، ٢٠٢١.
- 13_ لورانس، ليسينغ، الكود وقوانين الفضاء السيبراني الأخرى، ط٢، دار النشر الرقمية، نيويورك، ٢٠١٦.
- 14_ ماكليين، جون، "القانون الدولي والفضاء السيبراني: تحديات السيادة وتضارب المصالح، مجلة القانون الدولي المعاصر، المجلد ٤٥، العدد ٢، ٢٠٢٢.
- 15_ كسنجر، هنري، وشميت، إريك، عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا البشري، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٢٢.
- 16_ خانا، باراغ، التواصل الجغرافي: كيف تعيد شبكات الاتصال رسم خريطة العالم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٧.
- 17_ بريمر، إيان، نهاية السوق الحرة: من يربح الحرب بين الدول والشركات، ط٢، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠١٤.
- 18_ غولد سميث، جاك، ووو، تيم، من يتحكم في الإنترنت؟ أوهام عالم بلا حدود، ط٢، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١٠.
- 19_ تيمرمان، كينيث، صراع النظم: الرأسمالية والشمولية في العصر الرقمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٢١.
- 20_ ميلر، كريس، حرب الرقائق: المعركة للسيطرة على التكنولوجيا الأكثر أهمية في العالم، دار التنوير، بيروت، ٢٠٢٣.
- 21_ فريدمان، جورج، المائة عام القادمة: توقعات للقرن الحادي والعشرين، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١٢.
- 22_ شار، بول، جيش بلا محاربين: الأسلحة الذاتية التشغيل ومستقبل الحرب، ترجمة: أحمد عبد الحميد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٠.



23_ سنجر، بيتر، وبرودرسون، إيمرسون، الأمن السيبراني وحروب المستقبل، ط ٢، دار الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٨.

24_ بوييت، فيليب، درع أخيل: الحرب والسلام ومسار التاريخ، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٦.

Sources:

1_ Castells, Manuel, *The Information Age: Economy, Society, and Culture – The Rise of the Network Society*, translated by Aida Al-Jawhari, 2nd ed., Arab Organization for Translation, Beirut, 2011.

2_ Nye, Joseph, *Soft Power and Cyber Politics: How Technology Changes the Global Order*, University Publishing House, Cairo, 2018.

3_ Greenwald, Glenn, *No Place to Hide: Edward Snowden and the Surveillance State*, Centre for Arab Unity Studies, Beirut, 2015.

4_ Segal, Adam, *The Hacked World Order: How Technology and Cyberwarfare Are Reshaping Power*, Harvard University Press, Cambridge, 2016.

5_ Farrell, Henry, and Newman, Abraham, *Weaponized Interdependence: How States Exploit Global Economic Networks*, Princeton University Press, New Jersey, 2019.

6_ Allison, Graham, *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?*, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2020.

7_ Mearsheimer, John, *The Tragedy of Great Power Politics*, translated by Mohamed Mustafa, 2nd ed., The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2014.

8_ Waltz, Kenneth, *Theory of International Politics*, translated by Fadel Jatka, Centre for Arab Unity Studies, Beirut, 2017.

9_ Keohane, Robert, and Nye, Joseph, *Power and Interdependence: World Politics in Transition*, Dar Al-Kitab Al-Hadith, Cairo, 2019.

10_ Kaplan, Robert, *The Revenge of Geography: What...? ...What Maps Tell Us About Future Conflicts*, 2nd ed., Dar Al-Mada, Damascus, 2015.

11_ Wendt, Alexander, "Social Theory of International Politics," Arab Institute for Research and Publishing, Beirut, 2010.

12_ Deibert, Ronald, "Networks and Sovereignty: The Rise of Internet Governance," Cambridge University Press, London, 2021.

13_ Lessig, Lawrence, "Code and Other Laws of Cyberspace," 2nd ed., Digital Publishing House, New York, 2016.

14_ McLean, John, "International Law and Cyberspace: Challenges of Sovereignty and Conflicts of Interest," *Journal of Contemporary International Law*, Vol. 45, No. 2, 2022.

15_ Kissinger, Henry, and Schmidt, Eric, "The Age of AI and Our Human Future," Obeikan Publishing, Riyadh, 2022.

16_ Khanna, Parag, "Connectography: Mapping the Future of Global Civilization," Arab Scientific Publishers, Beirut, 2017.

17_ Bremmer, Ian, "The End of the Free Market: Who Wins the War Between States and Corporations?" 2nd ed., Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 2014.

18_ Goldsmith, Jack, and Wu, Tim, "Who Controls the Internet? Illusions of a Borderless World," 2nd ed., Al-Shorouk International Library, Cairo, 2010.



- ١٩Timmerman, Kenneth, "Clash of Systems: Capitalism and Totalitarianism in the Digital Age," Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2021.
- ٢٠Miller, Chris, "Chip War": The Battle for Control of the World's Most Important Technology, Dar Al-Tanweer, Beirut, 2023.
- ٢١Friedman, George, The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Damascus, 2012.
- ٢٢Scharre, Paul, Army of None: Autonomous Weapons and the Future of War, translated by Ahmed Abdel Hamid, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2020.
- ٢٣Singer, Peter, and Brodesser, Emerson, Cybersecurity and Future Wars, 2nd ed., Dar Al-Kitab Al-Akadimi, Amman, 2018.
- ٢٤Bobbitt, Philip, The Shield of Achilles: War, Peace, and the Course of History, Obeikan Library, Riyadh, 2016.

